

في هذا العدد

- 1ص استمرار النزوح
- 2ص كثافة الخسائر في صفوف المدنيين
- 3ص زيادة في حجم الاستجابة الإنسانية
- 5ص زيادة في مستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي



أسرة نازحة في اليمن
مصدر الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مقتطفات سريعة

- نزح واحد من كل 10 يمنيين
- استمرار سقوط ضحايا مدنيين وأضرار ودمار في البنى التحتية المدنية.
- زيادة في التواجد الإنساني وفي حجم المساعدات.

نزوح شخص من بين كل عشرة اشخاص

يقع أكبر عدد للنازحين في محافظة تعز

اندلع قتال عنيف في مدينة تعز بين القوات الموالية للحكومة والمسلحين في منتصف مارس وهو ما يؤكد تقلب الوضع في المحافظة التي تستضيف ما يقارب ربع العدد الكلي للنازحين (550,000 شخص من أصل 2.4 مليون شخص نزحوا في أرجاء اليمن). واستمرت المواجهات الميدانية والضربات الجوية لقوات التحالف في نفس الوقت في عدة محافظات من بينها صعدة وأمانة العاصمة وحجة والجوف ومأرب وصنعاء مما تسبب في مزيد من النزوح.

معلومات عن النزوح



محافظة	عدد
عدن	٣٠٠,٩١٢
لحج	٦٣,٥١٠
شبابو	٢٠,١٨٤
الضالع	١٦,١٠٤
أبين	٩,٩٤٢
البيضاء	٦,٥٢٨
إب	٣,١٠٨
حضر موت	٨٧٦

٤٢١,١٦٤ عائدتين
٨٧٪ من العائدتين كانوا في محافظات عدن ولحج

المصدر: فريق العمل حول حركة السكان - التقرير السابع، فبراير 2016

وأجبر شخص من كل 10 يمنيين بعد عام من تصاعد النزاع على الفرار والنزوح بعيداً عن ديارهم. وأظهرت تحليلات فريق العمل المشترك بين الوكالات حول حركة السكان أن غالبية النازحين يتمركزون في محافظات تعز وحجة وصنعاء وعمران وصعدة. يعيش معظم النازحين مع أقاربهم أو أصدقائهم أو في المدارس أو المباني العامة أو المباني المهجورة أو في ملاجئ مؤقتة أو في العراء. يتم تحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحاً مثل المأوى والغذاء والمياه والمواد غير الغذائية. يعد العثور على مفقودين من أفراد الأسرة فقدوا أثناء الفرار والنزوح أمراً شاعراً بالنسبة للكثيرين. فقد عدد كبير من النازحين أعمالهم وأصبحوا يعانون من البطالة بعد فرارهم من ديارهم مصطحبين معهم فقط بعض مقتنياتهم.

سجلت محافظات صعدة وصنعاء وعمران أعلى نسب في استضافة النازحين حسب الأرقام التالية: 33 في المائة، و21 في المائة، و20 في المائة على التوالي. عانت صعدة من أكبر تغييرات سكانية منذ تصاعد العنف في مارس الماضي بعد هروب 31 في المائة من السكان.

معظم النازحين خرجوا من المحافظات الخمس التالية: تعز وصعدة وأمانة العاصمة وحجة وصنعاء. كما توجد 2,300 أسرة نازحة أخرى (أي حوالي 13,800 نسمة) فروا من منازلهم في نوفمبر بسبب أعاصير تشابالا وميج ولا يزال معظمهم متواجدين في محافظة حضر موت. عاد

أرقام

إجمالي عدد السكان	26 مليون
عدد الأشخاص المحتاجين لتلقي مساعدات	21.2 مليون
عدد الأشخاص الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي	14.4 مليون
عدد الأشخاص النازحين	2.5 مليون
عدد الأطفال المعرضين لخطر سوء التغذية	1.8 مليون
عدد الوفيات (منظمة الصحة العالمية)	أكثر من 6,400
عدد المصابين (منظمة الصحة العالمية)	أكثر من 30,200

المصدر: خطة الاستجابة الإنسانية ووثيقة الاحتياجات الإنسانية

التمويل

التمويل المطلوب لعام 2016م
(دولار أمريكي):

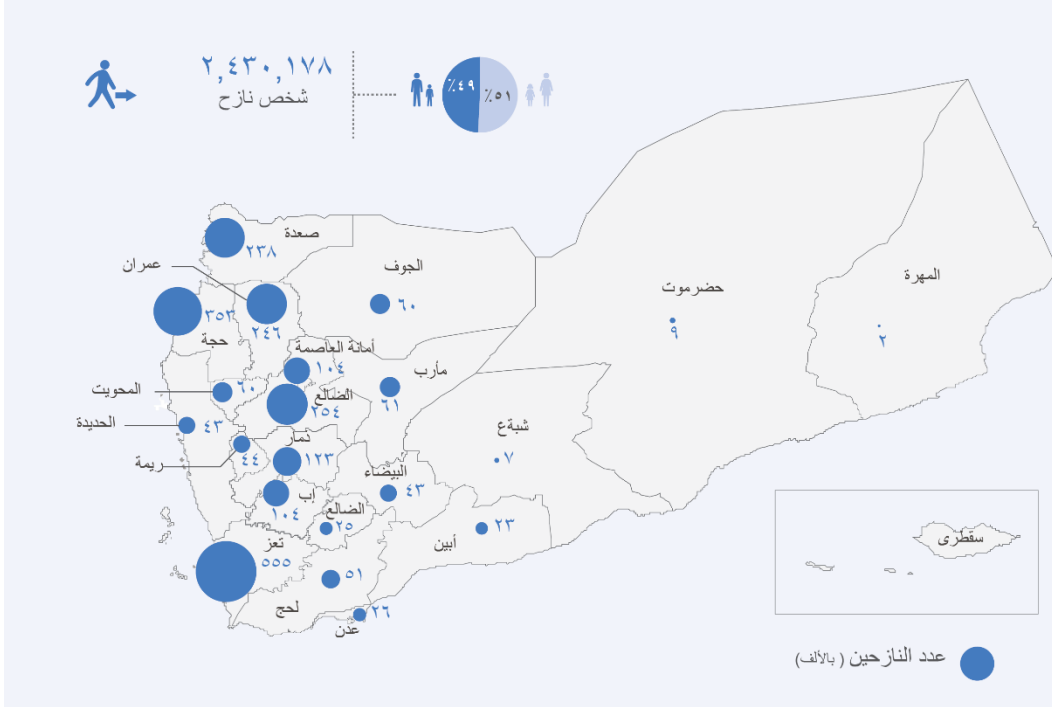
1.8 مليار دولار أمريكي

حجم التمويل المتلقى لخطة الإنسانية لليمن
226 مليون دولار أمريكي

13% نسبة التمويل

نازحي المحافظات الجنوبية البالغ عددهم حوالي 421,000 نازح في الأشهر الأخيرة إلى ديارهم رغم العنف الدائر. منهم حوالي 4,000 أسرة (حوالي 24,000 نسمة) نزحوا بسبب الأعاصير وعادوا إلى محافظات حضرموت وشبوة وسقطرى.

عدد النازحين حسب المحافظات (فبراير 2016)



سجلت محافظات تعز وحجة وعمران وصعدة أكبر أعداد للنازحين

فريق العمل المعني بالحركة السكانية - التقرير السابع، فبراير 2016.

تدفق المهاجرين واللاجئين من منطقة القرن الأفريقي

فرّ أكثر من 173,000 شخص من اليمن منذ تصاعد النزاع حسب البيانات الواردة من المفوضية السامية للاجئين/المنظمة الدولية للهجرة عن اليمن وذلك إلى المملكة العربية السعودية وجيبوتي والصومال بشكل رئيسي.

وسجلت المفوضية السامية للاجئين خلال الفترة نفسها أعلى رقم سنوي لأعداد المهاجرين واللاجئين القادمين من منطقة القرن الأفريقي إلى اليمن بأكثر من 92,400 شخص وذلك منذ بداية الرصد في عام 2006م، معظمهم من الإثيوبيين (82,268) أما الصوماليين فكانوا أكثر بقليل من 10,000 شخص - وهو أقل عدد للصوماليين القادمين إلى اليمن منذ سنوات.

مخاوف عالية تتعلق بالحماية

تستمر الضربات الجوية والمعارك البرية في الإضرار بالمدنيين

عام من النزاع الشديد والآثار الدائمة الناتجة عن استمرار الحظر المفروض على الاستيراد لعدة أشهر زادت من المعاناة في اليمن، إضافة إلى استمرار جميع أطراف النزاع في قتل أو تشويه المدنيين والإضرار بالبنية التحتية المدنية وتدميرها. أغلب المعاناة ناتجة عن طرق إدارة النزاع.

منذ مارس العام الماضي سجلت المرافق الصحية في جميع أنحاء اليمن 6,408 حالة وفاة و 36,547 إصابة ناجمة عن النزاع. الإحصائية الشهرية للعام 2016 كبيرة رغم الأرقام المتذبذبة. فقد تم في شهر يناير تسجيل 141 حالة وفاة و 991 إصابة. وتم في فبراير تسجيل 123 حالة وفاة و 584 إصابة. وتم في شهر مارس (حتى 20 مارس) الإبلاغ عن 150 حالة وفاة و 400 إصابة. وقُتل في واحدة الغارات الجوية على سوق بمحافظة حجة أكثر من 100 شخص في منتصف شهر مارس. ومع ذلك يعتقد أن تكون الأرقام الإجمالية أعلى من ذلك بكثير.

البنية التحتية للمياه التي تخدم 900,000 شخص على الأقل في جميع أنحاء البلاد إما تضررت أو دمرتها الضربات الجوية والمدفعية أو الصواريخ. من الأضرار الناجمة عن النزاع إغلاق أكثر من 600 مرفق صحي ونقص المستلزمات الرئيسية أو الافتقار إلى العاملين الصحيين. 220 من هذه المنشآت تستخدم لتوفير برامج علاجية لسوء التغذية الحاد. وهناك تقارير عن مئات المنازل الخاصة في جميع أنحاء البلاد التي دُمّرت أو تضررت جراء الضربات الجوية والمعارك البرية.

أكد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان استخدام قنابل عنقودية في شهري يناير وفبراير من عام 2016 في عدة مواقع في جميع أنحاء اليمن. وأدان الأمين العام للأمم المتحدة استخدام القنابل العنقودية مؤكداً أن استخدامها يمكن أن يرقى إلى جرائم حرب.

تعرض الأطفال للقتل والجرح والتجنيد

تشير تقارير اليونيسيف إلى مقتل أكثر من 900 طفل وجرح أكثر من 1,300 طفل منذ تصاعد الأعمال القتالية منذ 12 شهراً. فعلى الرغم من أن اليمن من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل وخطة عمل عام 2014م حول إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من قبل القوات المسلحة في اليمن إلا أنه تم تجنيد أكثر من 800 طفل قسراً كجنود. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن غالبية الأطفال المجندين هم من أمانة العاصمة على وجه التحديد حيث جند أعضاء اللجان الشعبية أكبر نسبة من الأطفال مقارنة مع غيرهم من الجماعات

لاتزال أعداد الوفيات والجرحى عالية بسبب استمرار القتال البري والغارات الجوية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية



طفل جريح في أحد المراكز الصحية بصنعاء
المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2015

الأخرى – بنسبة بلغت 70 في المائة. يشمل هذا تجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات على حمل السلاح والعمل في نقاط التفيتش. وبسبب زيادة النزاع يوجد أكثر من 1.8 مليون طفل خارج المدرسة منذ مارس 2015 ليصل مجموع الأطفال خارج المدرسة إلى 3.4 مليون طفل.

يدعو القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان جميع أطراف النزاع إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوقات الحرب. في اليمن تجاهلت جميع أطراف النزاع تماماً قوانين الحرب ولا يزال المدنيون يدفعون الثمن بأرواحهم ومعاناتهم.

التواجد وتقديم المساعدات

التواجد يمكن من الاستجابة للاحتياجات في جميع أنحاء البلاد

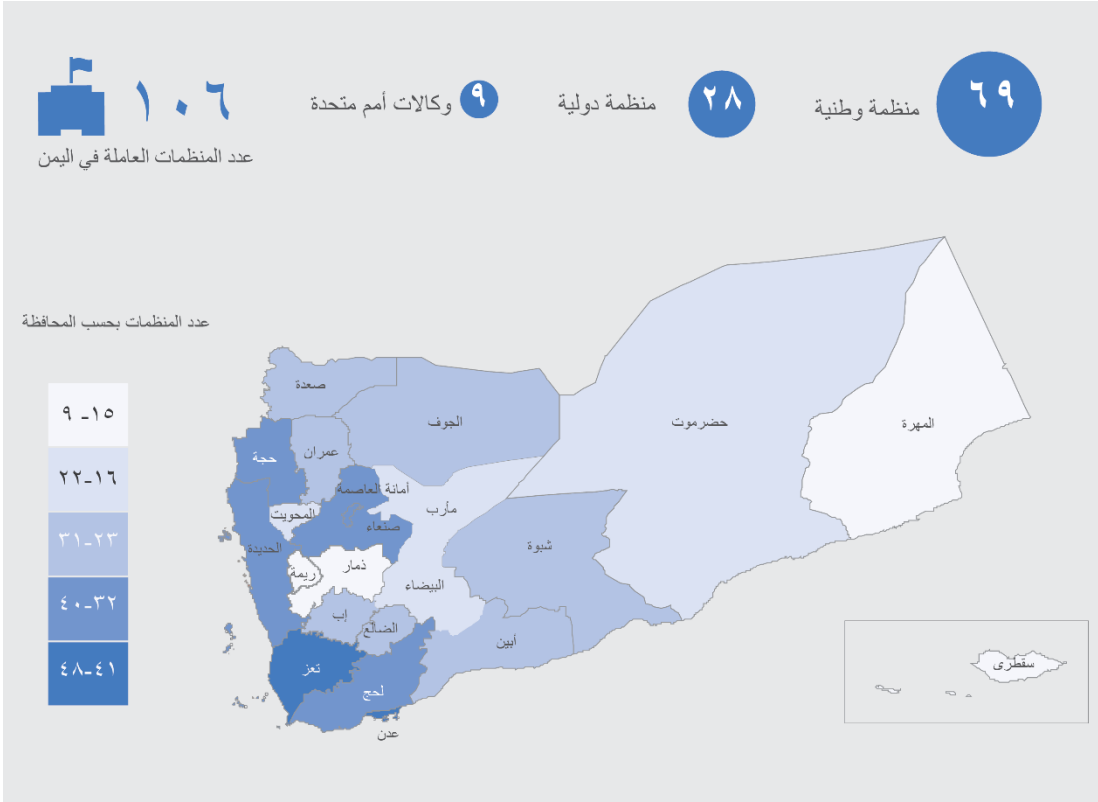
يوجد 106 من الشركاء في مجال العمل الإنساني لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لليمن. ما يزال عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية كما هو عند 69 منظمة شريكة. وازداد عدد المنظمات غير الحكومية الدولية من 25 إلى 28، وعدد وكالات الأمم المتحدة كما هو، 9 وكالات.

تماشياً مع الاحتياجات الشديدة المقدرّة المعروضة في وثيقة الاحتياجات الإنسانية لليمن 2016م، يوجد بمحافظتي تعز وعدن أكبر عدد من الشركاء العاملين من جميع المجموعات القطاعية المختلفة، حيث هناك 48 منظمة إنسانية شريكة في تعز و45 منظمة شريكة في عدن. وتماشياً مع ثاني أعلى مستوى من الاحتياجات المحددة في وثيقة الاحتياجات الإنسانية تتابع 40 منظمة إنسانية شريكة العمل عن قرب في أمانة العاصمة، أما في محافظات الحديدة ولحج وحجة وعمران وصنعاء والضالع، فهناك أكثر من 30 منظمة إنسانية شريكة في كل واحدة من هذه المحافظات. أما محافظات أبين والبيضاء والجوف وحضرموت وإب ومأرب وشبوة وصعدة فلدّى كل منها أكثر من 20 منظمة شريكة. ومحافظات المهرة والمحويت وذمار وريمة فيها ما بين 14 و 19 منظمة إنسانية شريكة. محافظة سقطرة هي المحافظة التي فيها أقل عدد من شركاء العمل الإنساني والذي وصل عددها إلى تسع منظمات إنسانية شريكة كما تم تحديد الجزيرة في أدنى مستوى للاحتياجات الإنسانية في وثيقة الاحتياجات الإنسانية للعام 2016م.

ومن المتوقع أن تعزز مراكز العمليات التشغيلية الإقليمية في إب وصعدة وصنعاء والحديدة وعدن التوسع في أعداد شركاء العمل الإنساني في جميع أنحاء البلاد فيما يتعلق بالاحتياجات المحددة.

مع الشكر للمنظمات المتواجدة حالياً، فقد تم منذ بداية العام إيصال المساعدات الغذائية المنتظمة إلى 3.5 مليون شخص، وتم توفير المياه وخدمات الصرف الصحي لعدد 3.4 مليون شخص، واستفاد 1.7 مليون شخص من الخدمات الصحية (منهم 1.1 مليون طفل بالتطعيم) واستفاد حوالي 80,000 طفل من خدمات التغذية العلاجية. كما تم التوصل إلى 120,000 شخص أيضاً بالخدمات التعليمية من خلال توفير دعم التعليم والمستلزمات وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي. وقدمت مساعدات الإيواء أيضاً لأكثر من 110,000 شخص وحصل 3,500 شخصاً على مساعدات نقدية وإعانات الإيجار. كما قامت مجموعة قطاع الانعاش المبكر أيضاً بتوفير فرص العمل مقابل النقد لأكثر من 9,000 شخص. ودعم قطاع الحماية لأكثر من 90,000 طفل بإرشاد توعوي حول مخاطر الألغام.

عدد المنظمات في كل محافظة (مارس 2016م)

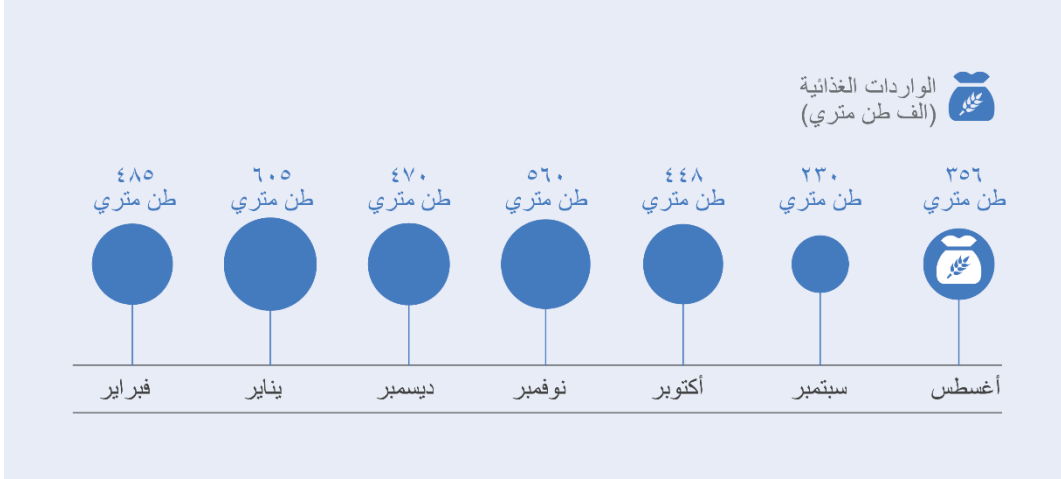


زيادة في التواجد الإنساني وفي حجم الاستجابة في شهري يناير وفبراير

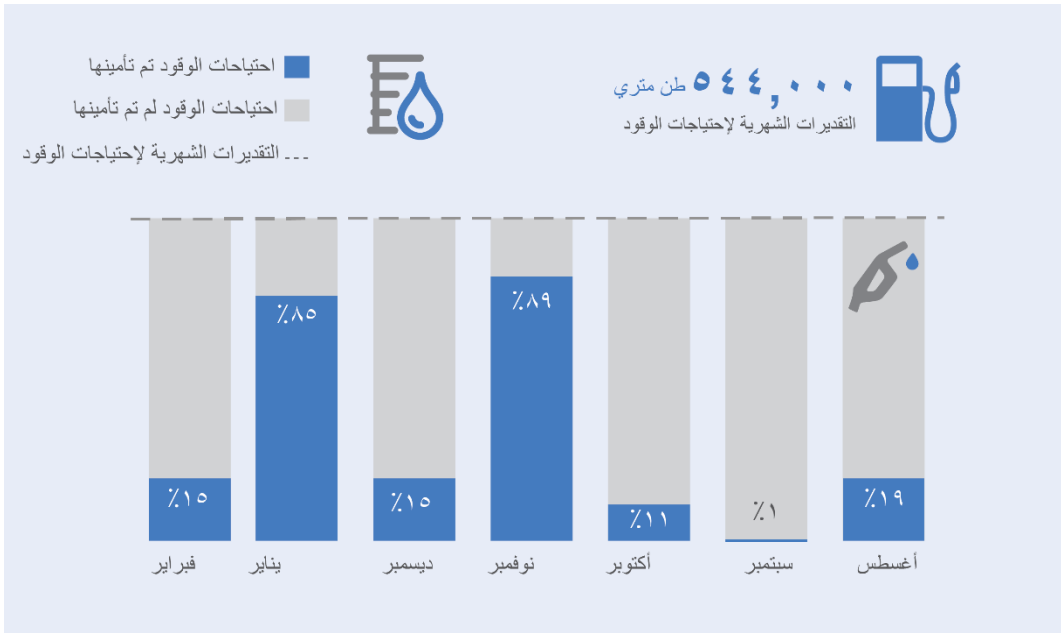
انخفاض الإمدادات الغذائية التجارية والوقود نظراً لقلّة عدد السفن الراسية في فبراير

اليمن بلد يعتمد في الأصل اعتماداً كبيراً على استيراد المواد الغذائية والوقود والدواء حتى قبل تصاعد العنف في مارس 2015م. وقد تحسن تدفق واردات الوقود والغذاء في الأشهر القليلة الأخيرة من عام 2015م، غير أنها انخفضت في شهر بسبب العدد القليل للسفن الراسية والسفن التي في الرصيف من 77 إلى 48 ومن 92 إلى 58 على التوالي. وادى تسليم 15 في المائة فقط من متطلبات الوقود الشهري في فبراير إلى ارتفاع الأسعار. وساهمت زيادة التحديات البيروقراطية وارتفاع تكاليف التأمين وغرامات التأخير ومخاوف الانتماء إلى انخفاض عدد السفن. إذ تم الإبلاغ في ميناء عدن عن التأخير في المرسى لمدة تصل إلى 31 يوماً و 17 يوماً على الرصيف. هناك شحة في الوقود في الأسواق المحلية في معظم المحافظات وهو ما فاقم صعوبات التنقل وانعدام الأمن. ونتيجة لذلك وصل متوسط السعر الشهري للوقود في فبراير إلى أكثر من 55 في المائة وهو أعلى من مستويات ما قبل الأزمة.

الواردات الشهرية للغذاء و الوقود (فبراير 2016م)



تم استيراد 15% من احتياجات
الوقود المطلوبة لشهر فبراير،
وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار



المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. فبراير 2016م.

التحديات التي تواجه النساء والفتيات اليمنيات

وضع النساء والفتيات في اليمن مقلق

يُعد تقديم المساعدات الإنسانية العادلة والنزيهة تحدياً أكبر خاصة في وضع لا يسمح للمواطن بممارسة حقوقه الأساسية. كانت اليمن قبل تصعيد العنف في مارس 2015م تحتل المرتبة الأدنى لقائمة المؤشر العالمي لفجوات المساواة في النوع الاجتماعي - 50 في المائة من النساء هن أميات ومتوسط أجور النساء 75 في المائة أقل من الرجال. كما تتزوج أكثر من نصف الفتيات اليمنيات قبل سن 18. عام من تصعيد النزاع تسبب في تدهور أسوأ لهذه القضايا.

وبالرجوع إلى تاريخ عدم المساواة بين الجنسين والتمييز المنظم، تواجه النساء والفتيات اليمنيات عدة عقبات ومعوقات في التعبير عن همومهن وأولوياتهن وتلبية احتياجاتهن. وعلى الرغم من ذلك إلا انهن يلعبن دوراً حاسماً في الحفاظ على راحة أسرهن وخاصة في ظل وجود العدد الكبير من النساء اللائي اصبحن العائل الوحيد للأسر النازحة.

في كل أرجاء اليمن تواجه الضعيفات من النساء النازحات والفتيات تحديات مختلفة وقضايا حماية، ومن ضمن هذه القضايا زيادة مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا يوجد ضمن القوانين الوطنية قوانين أو أحكام محددة لحماية النساء من العنف. شبكات الأمان الاجتماعية التي تعتمد عليها أغلب الفئات الأكثر ضعفاً في اليمن اختفت خلال العام الماضي. تتعرض النساء والفتيات بشكل أكبر للعنف والزواج المبكر وزواج البديل وتعدد الزوجات وختان الإناث وحرمانهن من الميراث والموارد ووجود قيود تحد من حريتهن للانتقال.



امراتان تعجان الخبز للأسرة المكونة من 15 فرد في بيت الفقيه، قرية بني شهاب، الحديدة. مصدر الصورة: أوكسفام

رغم صعوبة التوثيق إلا أنه من الواضح أن جميع أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي قد زاد خلال العام الماضي. تم تسجيل زيادة بنسبة 70 في المائة في حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بين مارس وسبتمبر عام 2015م بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الأسري والزواج المبكر وتجارة الجنس لتلبية الاحتياجات الأساسية للعيش. تشير بعض التقارير إلى أن حوالي 90 في المائة من النساء اللاتي يبلغن عن التحرش الجنسي يتعرضن له في الشوارع. نتائج تقييم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الذي تم في تعز تقول أن ثمانية في المائة من فتيات الأسر النازحة اللائي تتراوح أعمارهن من 12 إلى 17 سنة كن حوامل مما يدل على انتشار الزواج المبكر.

وفي نفس الوقت زاد عبء العمل على النساء والفتيات خلال الأزمة. كما اثرت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والحظر المفروض على الواردات على توافر المياه والوقود للطهي والتدفئة وعلى خدمات التنقل والتعليم والخدمات الصحية والطبية. كل هذه العوامل ضاعفت بشكل كبير من الوقت الذي تقضيه النساء والفتيات في مهام الصحة الإنجابية ومسؤوليات رعاية الأسرة.

عانى الرجال والنساء من تأخر أو عدم دفع الرواتب والضمان الاجتماعي منذ مارس 2015م وظهر وجود تمييز ضد المرأة حيث ذكرت النساء المتقاعدات أنهن يواجهن تحديات أكبر في الحصول على معاشاتهم التقاعدية وتراجعت تحويلات الضمان الاجتماعي للإناث من 73.3 في المئة العام الماضي مقارنة مع 60 في المائة للذكور.

ونظراً لمحدودية قدرتهن على التنقل وأعباء العمل يقوم العاملين في المنظمات الإنسانية باتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركتهم مع الرجال في تصميم وتنفيذ ومتابعة المساعدات الإنسانية التي تلبي احتياجاتهم الخاصة والمتباينة.

معروف أن العنف القائم على النوع الاجتماعي زاد خلال العام الماضي

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

- تروند جنسن: مدير مكتب الأمم لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، jensen8@un.org
- أندرو السباتش: نائب مدير المكتب، مكتب عمان – alspach@un.org

يمكنكم الحصول على النشرات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عبر زيارتكم للروابط الإلكترونية التالية:

www.unocha.org | www.reliefweb.int | www.unocha.org/yemen